لا يزال موضوع رفع العقوبات عن إيران يعرقل التوصل إلى اتفاق حول الملف النووي، إذ تتمسك إيران برفع كل العقوبات الأميركية عنها، وهو ما ترفضه واشنطن، في وقت يزداد الاقتناع الإسرائيلي بقرب التوصل إلى تفاهم، وهو ما يدفعها للتحرك نحو ادارة جو بايدن لحفظ مصالحها

عقدة العقوبات تؤجل المفاوضات النووية

طهران تتمسك برفع كل الإجراءات الأميركية وحراك إسرائيلي باتجاه واشنطن

طهران ـ **العربي الجديد**
صالح النعامي

على الرغم من الحديث عن تحقيق مفاوضات فيينا حول الملف النووي الإيراني تقدماً، غير أن التوصل إلى اتفاق لا يبدو قريباً، وهو ما بدا بتأجيل الاجتماعات إلى الأسبوع المقبل، خصوصاً في ظل استمرار عقدة العقوبات، إذ تصر طهران على رفع كل العقوبات من قبل الأميركيين كخطوة أولى، وهو ما ترفضه واشنطن، في المقابل، يتزايد الاقتناع الإسرائيلي بتوجه إدارة جو بايدن للاتفاق مع طهران، وهو ما يبدو أنه الدافع وراء توجه ثلاثة مسؤولين أمنيين إسرائيليين إلى واشنطن خلال أيام لبحث هذا الملف. وانتهت الجولة الأخيرة من مفاوضات فيينا، التي عُقدت الثلاثاء، إلى اتفاق على اجتماع الأطراف المعنية مطلع الأسبوع المقبل في فيينا، لإتاحة المجال للوفود للتشاور مع عواصمها بعد محادثات شهدت «تقدماً» لكنها تبقى «صعبة». واتفق المجتمعون على تشكيل فريق خبراء لبحث «القرتيبات العملية اللازمة لتنفيذ رفع العقوبات، وتم عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي»، فضلاً عن مواصلة التفاوض، الأسبوع المقبل، على مستوى نواب وزراء الخارجية، والحوارات الفنية على مستوى الخبراء.

وكتب أنريكي مورا، المدير السياسي للاتحاد الأوروبي، الذي يتولى تنسيق المباحثات غير المباشرة بين طهران وواشنطن، عبر حسابه على «تويتر»، مساء الثلاثاء: «تم تحقيق تقدم خلال الأسبوعين الماضيين. لكن يتبقى الكثير من العمل الواجب القيام به». كما قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس إن المباحثات «إيجابية، وقد حصل بعض التقدم»، لكن «الطريق أمامنا لا يزال أطول من الأشواط التي قطعناها». وأضاف «يمكننا القول إنه لم يسجل أي اختراق. لطالما قلنا إن هذه العملية حتى لو سارت بشكل جيد نسبياً، لن تكون سهلة ولا سريعة»، مشدداً على وجود «صعوبات» مرتبطة بالطابع «غير المباشر» للمفاوضات، إذ إن إيران ترفض الوجود في القاعة نفسها مع الولايات المتحدة في فيينا. وبدأ المفاوضون العمل على صياغة نص، على ما قال سفير روسيا لدى المنظمات الدولية في فيينا ميخائيل أوليانوف، من أجل إنعاش الاتفاق النووي الإيراني. وقال السفير الروسي إن مجموعة عمل ثالثة شكلت «للبحث في المراحل العملية المؤدية إلى العودة الكاملة للاتفاق حول النووي الإيراني».

لكن مصادر مواكبة لمفاوضات فيينا كشفت لـ«العربي الجديد»، أن «لا استعداد أميركياً بعد للتجاوب مع مطلب طهران بشأن رفع جميع العقوبات»، مشيرة إلى أن المباحثات بشأن رفع العقوبات «لم تحرز تقدماً كبيراً، وذلك لوجود خلافات عميقة بين الطرفين حول طبيعة العقوبات التي يجب أن تلغى». وبيّنت المصادر أن الولايات المتحدة أبلغت إيران استعدادها لرفع العقوبات التي لا تتسجم مع الاتفاق النووي، «لكن هذا الموقف أيضاً يخضع عند مناقشة التفاصيل لتفسيرات ترفضها طهران». وقالت المصادر إن «هناك تداخلاً عميقاً بين العقوبات» التي فرضت على إيران، «فهناك عقوبات فُرضت عليها بسبب البرنامج النووي، لكنها فُرضت مرة أخرى تحت عنوان مكافحة الإرهاب وعناوين أخرى»، مشيرة إلى أن «إلغاءها بالكامل يتسم بتعقيدات فنية وسياسية في الداخل الأميركي ويعرّض إدارة بايدن لإحراج داخلي كبير».

في السياق، أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني، أمس الأربعاء، أن «حل معضلة البرنامج النووي يكمن في تنفيذ الاتفاق النووي بشكل جيد»، مضيفاً «نريد تنفيذ وثيقة الاتفاق كما هي من دون أي نقصان أو زيادة». وأوضح في كلمة خلال اجتماع للحكومة الإيرانية، أنه «بات واضحاً للجميع ضرورة تنفيذ الاتفاق النووي»، مشيراً إلى أن بلاده لا تريد أكثر من ذلك. و«ليست لدينا طلبات غير منطقية». وشدد روحاني على معارضة طهران توسيع الاتفاق النووي بما يشمل قضايا أخرى، قائلاً إن «إحياء الاتفاق النووي يستدعي اتخاذ ثلاث خطوات، الأولى هي رفع العقوبات من قبل الأميركيين، والخطوة الثانية هي التحقق من رفعها من قبلنا، والخطوة الثالثة هي أن ننفذ نحن تعهداتنا النووية وفق الاتفاق النووي». وأكد «ضرورة العودة إلى التعهدات في الاتفاق النووي المبرم عام 2015 ورفع أي عقوبات فُرضت علينا بعناوين وألوان مختلفة»، لافتاً إلى «أنهم (الأميركيين) في هذه المرحلة جادون ظاهريا ويتحدثون عن رفع العقوبات، لكن العقوبات التي يحدثون لرفعها ليست كافية». وأضاف روحاني «علينا تحديد طريقة رفع العقوبات بدقة وعناوينها»، كاشفاً عن أنه «في بعض الخطوات نراهم جادين، ولكن في خطوات أخرى يتحدثون بغموض» بشأن العقوبات. في غضون ذلك، كشفت قناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية «كان» أن إسرائيل لم تعد تطالب الولايات المتحدة بربط التوصل لاتفاق مع إيران بفرض قيود على الترسانة الصاروخية لطهران وإلزامها بوقف «أنشطتها الإرهابية»، إدراكها أن إدارة بايدن عازمة على العودة إلى الاتفاق النووي. وأشارت القناة إلى أن التحول في الموقف الإسرائيلي جاء في أعقاب التقدم الذي أحرزته محادثات فيينا. ولفتت إلى أن إسرائيل تحاول إقناع إدارة بايدن بالتركيز على آليات الرقابة على المنشآت النووية الإيرانية لضمان عدم إخلال طهران ببنود الاتفاق، مشيرة إلى أن تل أبيب باتت تدرك أن «أحلامها» بفرض قيود على ترسانة إيران النووية «أنشطتها الإرهابية» لن تتحقق.

وذكرت القناة أن كلاً من وزير الأمن بني غانتس وكبار المسؤولين العسكريين الذين التقوا وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن أثناء زيارته إلى إسرائيل، الأسبوع الماضي، طالبوه بأن يتم تضمين الاتفاق الجديد مع إيران منح المزيد من الصلاحيات المفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتزويدهم بأدوات تحسن من قدرتهم على أداء مهامهم لضمان التزام إيران ببنود الاتفاق. وأضافت القناة أنه حسب التقديرات السائدة في إسرائيل، فإن التوقيع على الاتفاق بين إيران والقوى العظمى وضمنها الولايات المتحدة يمكن أن يتم الشهر المقبل.

في السياق، يغادر 3 مسؤولين أمنيين إسرائيليين إلى واشنطن، الأسبوع المقبل، لعقد لقاءات منفصلة مع مسؤولين أميركيين حول الملف الإيراني. وذكرت هيئة البث الإسرائيلية، أمس الأربعاء، أن رئيس هيئة أركان الجيش أفيف كوخافي، ورئيس جهاز «الموساد» يوسي كوهين، ورئيس هيئة الأمن القومي مئير بن شبات، سيغادرون إلى واشنطن، مطلع الأسبوع المقبل. وأضافت أن «المسؤولين الثلاثة لا يشكلون وفداً إسرائيلياً؛ إذ إن كل واحد منهم سيجري مباحثات منفردة مع شخصيات رفيعة في الإدارة الأميركية، على خلفية التقدم الذي طرأ في مفاوضات فيينا حول عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي».

روحاني: نريد تنفيذ وثيقة الاتفاق النووي كما هي (الأناضول)

روحاني: نرفض توسيع الاتفاق النووي ليشمل قضايا أخرى

كوخافي وكوهين وبن شبات يزورون واشنطن لبحث المفاوضات

للحديث تتمة...

موعد الانتخابات الليبية لا يكفي

اسامة علي

لم يعد إجراء الانتخابات الوطنية الليبية في 24 ديسمبر/ كانون الأول من العام الحالي، مطلباً ليبياً فقط، بل مطلباً دولياً، بعد قرار مجلس الأمن الدولي، الجمعة الماضي، الذي شدد على ضرورة التزام سلطات البلاد، بمختلف أجسامها، بهذا الموعد الذي حددته خريطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي. لكن المتمترسين على الكراسي لا يريدون انتخابات، فهم يدركون أن فرصهم في العودة إلى السلطة لو ترشحوا لهذا الاستحقاق معدومة. كما أنّ غالبية الشعب باتت على يقين بأنّ هذه الكيانات يجب أن تغادر المشهد، فهي سبب المشكلات التي يعيشونها. ولكن هل يكفي التوافق المحلي والدولي على تحديد موعد تنفيذ هذا الاستحقاق وإلزام المتنفذين في المشهد به؟ بالطبع لا. إذ علمتنا التجربة منذ انتخابات 2014، أنّ هذه الكيانات، وتحديداً مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، لا ترغب في مغادرة السلطة، ولديها القدرة على التحور والتشكل في كل مرحلة، ما يحفظ بقاءها. تجاوب المجلس الرئاسي والحكومة مع قرار مجلس الأمن الدولي، وتحديد التزامهما بالتواريخ والآجال التي حددتها خريطة الطريق أيضاً، لن يكونا كافيين. فلو افترضنا حسن النيّة يجب توقّع قيام المتمترسين على كراسيهم في تلك الكيانات، بافتعال العراقيل للتمديد والدفع نحو تأجيل الموعد إلى أجل ربما غير مسمى. وبالتالي، الضامن هو الإعداد الجيد لتحضير الشارع وتعبئة الرأي العام استعداداً لتظاهرات واحتجاجات، كما حصل في حراك «لا للتمديد»، الذي ملأ ساحات طرابلس وبنغازي وسبها عام 2014، وتمكّن من إسقاط محاولة تمديد «المؤتمر الوطني العام» لنفسه سنوات غير معدودة. ولكن عندما تراجعت حدة التظاهرات، تمكن «المؤتمر الوطني» من العودة للمشهد عبر التشكل والتحور في مظهر سياسي استمر حاضراً في المشهد باسم المجلس الأعلى للدولة.

تلك اليقظة بدا أنها وصلت لبعض النشطاء عندما أطلقوا، منتصف مارس/ آذار الماضي، حراك 24 ديسمبر، بهدف التمسك بإجراء الانتخابات في موعدها. وبدت بوادر نتائج تصريحات قادة الحراك المنددة بمحاولات مجلسي النواب والدولة التعطيل أو التأجيل، تظهر، إذ تجاوبت البعثة الأممية في أول خطوة مع الحراك، وأعلنت عن نقل صلاحيات إعداد الإطار الدستوري للانتخابات من مجلس النواب إلى ملتقى الحوار السياسي.

الحريات مكبّلة في الأردن: قوانين وتهم بخدمة السلطة

تتراجع الحريات في الأردن بشكل لافت، وهو ما تجلى بوضوح في الفترة الأخيرة. ورغم أن هذه الحريات مصانة في الدستور، إلا أن هناك قوانين مضادة تكبلها، مع وجود تهم فضفاضة تستخدم لخدمة السلطة

عمّان ـ **أنور الزيادات**

عاد ملف الحريات ليتصدر اهتمام الأردنيين خلال الفترة الأخيرة، خصوصاً بعد صدور حكم من محكمة صلح جزاء شمال عمان بالسجن عاماً واحداً على شابة بتهمة «إطالة اللسان على الملك»، وإلغائه بعد ذلك من محكمة الاستئناف، إضافة إلى قرار حظر النشر بقضية ولي العهد السابق الأمير حمزة بن الحسين وآخرين والمتعلقة بـ«التواصل مع جهات خارجية لتقويض أمن واستقرار الأردن»، ما كشف للمواطنين حجم التراجع في الحريات السياسية وحرية التعبير.

ويوم الخميس الماضي، قضت محكمة الاستئناف في الأردن بـ«عدم مسؤولية» فتاة أردنية تدعى آثار الدباس كان قد حكم عليها بالسجن عاماً واحداً بتهمة «إطالة اللسان على الملك» لقولها «أبوي أحسن من الملك». وجاء قرار محكمة الاستئناف بعد يوم واحد من اتصال العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، بالدباس. وأثارت هذه القضية جدلاً واسعاً في الأردن، وطالب الكثير من المواطنين ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي بإلغاء تهمة «إطالة اللسان على الملك» من نص القانون، كما أثار الحكم التساؤلات حول وضع الحريات في البلاد، واعتبر عديدون أن مثل هذه القرارات تسيء للعلاقة بين الأردنيين والملك، وأن الدستور نظمها بشكل يحفظ الاحترام للحاكم والمحكوم.

وتراجع الأردن خلال الفترة الأخيرة في مؤشرات تقييم وضع الحريات، فقد حصل على علامة 3,8 من عشر في مؤشر الديمقراطية لعام 2020، والمركز 118 من بين 167 دولة بينها 164 دولة عضواً في الأمم المتحدة، وفق تقرير وحدة الاستخبارات في مجلة «إيكونوموست»، والتي صنّفت الأردن كنظام سلطوي، على الرغم من وجود برلمان وقضاء وأحزاب ونقابات وانتخابات.

واليوم يقف الأردن أمام استحقاق حقوقي وسياسي، فدولة القانون وفق رئيس لجنة الحريات بنقابة الصحافيين الأردنيين، يحيى شقير، «هي الدولة التي تلتزم نصاً وروحاً بدستورها وقوانينها، التي يجب أن تتناغم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان لضمان حريات الأفراد في مواجهة سلطات الدولة، إضافة إلى حريات المعارضة مثل حرية التعبير، وحرية الصحافة والتجمع السلمي والانضمام للنقابات، والمشاركة في الانتخابات».

وأوضح شقير لـ«العربي الجديد» أنّ المادة 15 من الدستور تنص على أنّ «تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون، وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون».

ووفق المادة 195، يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات كل من «ثبتت جرأته بإطالة اللسان على الملك، أو أرسل رسالة خطية أو شفوية أو إلكترونية أو أي صورة أو رسم هزلي إلى الملك، أو قام بوضع تلك الرسالة أو الصورة أو الرسم بشكل يؤدي إلى المس بكرامة الملك»، بحسب شقير. ولفت المتحدث نفسه إلى دعوة الكثير من الناس عبر وسائل الإعلام المختلفة ومنصات مواقع التواصل الاجتماعي إلى إلغاء هذه المادة أو تعديلها، لأنها «أصبحت مطية للكيدية من الملكيين أكثر من الملك؛ سواء من الحكومة أو من الأفراد، الذين استغلوا هذه المادة في كثير من الحالات لإيذاء خصومهم في المحاكم».

وأشار شقير إلى أنه «إذا أُريد تعديل المادة 195، فهناك مقترحات عدة، منها أن يتم الإبقاء على نص المادة وتخفيض عقوبة المخالف بحيث تصبح من شهر إلى سنة (بدلاً من سنة إلى ثلاث سنوات)، وعدم جواز التوقيف (الحبس الاحتياطي) بقرار من المدعي العام، وترك الأمر لمحكمة صلح الجزاء لإصدار نتيجة الحكم». ولفت إلى أن المادة 273 من قانون العقوبات تنص على أنّ «من ثبتت جرأته على إطالة اللسان علناً على أرباب الشرائع من الأنبياء يحبس من سنة إلى ثلاث سنوات»، ويكون منطقياً عدم تساوي عقوبة إطالة اللسان على الملك بعقوبة إطالة اللسان على الأنبياء، وفق شقير.

وحول الدعوات المطالبة بإلغاء المادة كلها، قال شقير: «لا أؤيد ذلك، ففي النهاية الملك مواطن أردني، ولا يعقل أن يعاقب القانون على ذم أو قدح أو تحقير أي شخص ما عدا الملك، وهنا أقترح كحل بديل، أن تتم معاملة الملك معاملة جميع الناس، إذا قام أحدم بذم أو قدح أو تحقير بحقهم».

بدوره، قال أستاذ القانون في جامعة العلوم الإسلامية في الأردن، حمدي قبيلات، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنّ «حرية التعبير على الرغم من كفالتها بنص المادة 15 من الدستور الأردني إلا أنّ العديد من القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية أفرغت هذا الحق من مضمونه، مثل قانون العقوبات، وقانون الجرائم الإلكتروني، وقانون منع الإرهاب، وقانون المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر، وقانون الدفاع، وقانون منع الجرائم، والتي جميعها تعاقب المواطن على التعبير عن الرأي».

وحول عقوبة إطالة اللسان والإشارات إلى احتمال تعديلها، لفت قبيلات إلى أنه «لم يصدر أي شيء رسمي في هذا الإطار، لكن جرى تداول كتاب من النائب العام في عمان، حسن العبد اللات، يطلب كشوفات بقضايا إطالة اللسان، وهناك من اعتبر أنّ ذلك توجه ربما لإعادة النظر بالقانون، والقضايا المنظورة أمام المحاكم»، معتبراً كل ذلك «استنتاجات ليس أكثر». وأضاف: «لا يوجد من الناحية القانونية ما يسمى وقف العمل بنص قانوني معيّن، فالنص القانوني واجب النفاذ»، موضحاً أن «التعاطي مع الموضوع، خصوصاً إذا كان هناك إجماع على أن هناك تشوهاً في القانون، يكون بتعديل النظام القانوني».

ورأى قبيلات أنّ «تهمة إطالة اللسان، وتعكير صفو العلاقات مع دولة أجنبية، أو تقويض نظام الحكم، هي تهم فضفاضة ومرنة، وقد اعتبرها المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان في معظم تقاريره، نقاط سلبية في التشريع الأردني، وهي تسمح لبعض الجهات والسلطات بالتدخل أي شخص تحت مظلة الإجرام، لمجرد المشاركة في تظاهرة أو تجمّع غير مسموح مثلاً».

واعتبر أنّ «هناك مثالاً واضحاً على أن تطبيق القوانين الفضفاضة لا يسير وفق قياس ثابت، مثل تهمة تعكير صفو العلاقات مع دولة أجنبية، فهو يختلف من شخص إلى آخر، وكذلك من دولة إلى أخرى (الدولة التي يتم التعرض لها)، على الرغم من أنّ النص واحد. فهناك من يُحوّل إلى القضاء عند الإساءة لدولة معينة، فيما لا تتم ملاحقة شخص آخر، كتب مادة أو تعليقات مشابهة، فالقانون لا يطبق على الجميع وفق المعايير ذاتها، ولو طبقت القوانين على الجميع، فسنجد أعداداً كبيرة من الناس في السجون، بسبب مثل هذه القوانين». وشدد قبيلات على أنه «إذا كان هناك توجه لتغيير النظرة إلى مثل هذه القضايا، فيجب تعديل النصوص القانونية، أي تعديل قانون العقوبات، وربما قانون الجرائم الإلكترونية، وإزالة النصوص المشابهة، فهو ربما لإعادة النظر بالقانون، والقضايا المنظورة أمام المحاكم، معتبراً كل ذلك بمثل هذه القضايا، ويمكن تمويت نص من دون تعديله من خلال عدم تطبيقه».

تراجع الأردن في مؤشرات تقييم وضع الحريات (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

تضييق وتراجع

دانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه (الصورة)، مطلع مارس/ آذار الماضي، تضييق الخناق على حرية التعبير والتجمّع في الأردن، مطالبة الحكومة بالسماح بالعمل النقابي، وفتح المجال أمام حرية التعبير والتجمّع. وأظهر مؤشر منظمة «بيت الحرية» (فريدوم هاوس)، في تقريرها السنوي في مارس الماضي، تراجع الأردن في سلم الحريات المدنية والحقوق السياسية، ليصبح دولة «غير حرة»، بعد أن كان مصنفاً ضمن الدول الحرة جزئياً.

«السلطة» تحسم أمرها الاسبوع المقبل
مصير غامض للانتخابات الفلسطينية

يزداد التكهن بشأن مصير الانتخابات الفلسطينية، واحتمال إعلان الرئيس محمود عباس تأجيلها، إذا لم تشمل مدينة القدس المحتلة

رام الله، القدس المحتلة
العربي الجديد

يزداد مصير الانتخابات الفلسطينية، التشريعية والرئاسية، المقررتين في مايو/ أيار ويوليو/ تموز المقبلين على التوالي، غموضاً، لا سيما مع تمسك السلطة الفلسطينية والفلسطينيين عموماً بإجرائها في القدس المحتلة، بحسب ما يؤكد المسؤولون الفلسطينيون، وسط اتجاه إلى إلغاء هذا الاستحقاق في حال استمرار إسرائيل في تعنتها لجهة عدم السماح بتصويت المقدسيين، وهو ما تتاهب له سلطات الاحتلال أمنياً.

ويؤكد مسؤولون فلسطينيون أنّه في حال فشلت الجهود الفلسطينية على المستوى الدولي بشأن الضغط على إسرائيل للموافقة على الطلب الفلسطيني بإجراء الانتخابات في القدس، فإنّ السلطة الفلسطينية تتجه إلى تأجيل العملية الانتخابية برمتها. لكنّ المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية، نبيل أبو ردينة، أكد، أمس الأربعاء، أنّه لن يتم اتخاذ أي قرار في ما يتعلق بإجراء الانتخابات في القدس بأيّ شكل من الأشكال، من دون العودة للقيادة وللفصائل ولكلّ القوى الفلسطينية، مؤكداً التزام القيادة بإجراء الانتخابات وفق المراسيم الرئاسية والمواعيد المحددة، ومشدداً على أنّ القدس «خط أحمر».

من جهته، قال مستشار الرئيس الفلسطيني محمود عباس، نبيل شعث، أول من أمس، إنّ تأجيل الانتخابات الفلسطينية «أمر وارد، في حال فشل الضغط العالمي على إسرائيل للسماح بإجراء الانتخابات الفلسطينية في القدس». وأضاف شعث، في تصريحات لـ«العربي الجديد»: «نحن لا نريد تأجيل الانتخابات لأيّ سبب، لكنّنا لا نريد أن نسمح لإسرائيل أن تمنع أبناء شعبنا في القدس من التصويت في الانتخابات، والسبب الوحيد الذي من الممكن أن يدفعنا للتأجيل هو منع الانتخابات في القدس».

يعتزم الجيش الإسرائيلي رفع مستوى التأهب تحسباً لعمليات

أكدت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» أنّ «القرار حول الانتخابات، سيتم البت فيه في اجتماع موسع للقيادة الفلسطينية من المتوقع أن يجرى في الأيام الأربعة الأخيرة من إبريل/ نيسان الحالي». وبحسب المصادر، فإنّ الرئيس الفلسطيني محمود عباس سيترأس اجتماعاً موسعاً لقادة الفصائل وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة «فتح» بالإضافة إلى قادة الأمن ومستشاريه، ليصار بعدها إلى حسم الموقف. ورجّح المصدر أن يكون تأجيل الانتخابات وارداً بشدة، وأن اتخاذه سيحصل بمرسوم رئاسي قبل 30 إبريل، وهو موعد انطلاق الدعاية الانتخابية، بحسب لجنة الانتخابات الفلسطينية.

وفي ظلّ هذا الغموض، تتحضر سلطات الاحتلال إلى احتمال تصعيد أمني، إذا ما تأجلت الانتخابات الفلسطينية. وذكر تقرير لموقع «والاه» الإسرائيلي أمس أنّ جيش الاحتلال يجري أخيراً مداولات لتعزيز حالة التأهب، في حال قررت السلطة الفلسطينية تأجيل الانتخابات. وفي هذا الصدد، يعتزم الجيش الإسرائيلي، ابتداء من الأسبوع المقبل، رفع مستوى التأهب في قيادة المنطقة الوسطى (المسؤولة عن الضفة الغربية المحتلة)، تحسباً من تنفيذ عمليات ضد جيش الاحتلال، وتعزيز شبكات الخلايا الفدائية، لمواجهة أيّ تصعيد محتمل أو اندلاع تظاهرات غاضبة في الأراضي الفلسطينية رداً على إلغاء محتمل للانتخابات. ونقل الموقع عن مصادر أمنية إسرائيلية قولها إن الأميركيين والأوروبيين وإسرائيل يدركون أنّه في حال جرت الانتخابات ستزيد حركة «حماس» من قوتها، لكن لا أحد يريد التدخل أو الظهور كمعطل لهذه الانتخابات، خصوصاً في ظلّ التوقعات العالية في الشارع الفلسطيني منها».

وفي آخر التقديرات بشأن الانتخابات الفلسطينية، خلص استطلاع أجراه «مركز القدس للإعلام والاتصال» بالتعاون مع مؤسسة «فريدريش إيبرت» الألمانية، إلى أنّ النسبة الكبرى من الفلسطينيين سيصوتون في «فتح» المعتقل لدى الاحتلال، مروان البرغوثي، على حساب الرئيس محمود عباس، في حين ستحظى حركة «فتح» بالنسبة الأعلى من الأصوات في الانتخابات التشريعية. وأشارت نتائج الاستطلاع إلى حصول البرغوثي على 33,5 في المائة من الأصوات، مقابل 24,5 في المائة لعباس، الذي لم يؤكد بعد ترشحه للرئاسة، فيما اختار 10,5 في المائة فقط رئيس حركة «حماس» إسماعيل هنية. وحول الانتخابات التشريعية، منح 25,3 في المائة من المستطلعة أراؤهم أصواتهم لقائمة «فتح» برئاسة محمود العالول، وجاءت غالبية الأصوات من قطاع غزة بواقع 28,7 في المائة و23,1 في المائة في الضفة الغربية.

شرق غرب

مستوطنون يقتحمون الأقصى

اقتحم مجموعات من المستوطنين، أمس الأربعاء، باحات المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال، فيما نفذ مستوطنون اعتداءات واقتحامات بالضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة. واعتقلت قوات الاحتلال عدداً من الفلسطينيين خلال اقتحامات بالضفة. ووسط حراسة عسكرية مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي، اقتحم أكثر من مائة مستوطن باحات المسجد الأقصى، ونفذوا جولات استفزازية فيها.
(العربي الجديد)

الأردن يسلّم فلسطين عقود تأجير مساكن في القدس

أعلنت وزارة الخارجية الأردنية، أمس الأربعاء، أنه جرت وعلى مدى سنوات عملية بحث دقيقة ومطولة في سجلات الدوائر الرسمية الأردنية عن الوثائق التي تبيّن قيام وزارة الإنشاء والتعمير سابقاً بإبرام عقود تأجير وحدات سكنية لعدد من أهالي حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة في العام 1956. وأوضح المتحدث باسم الوزارة ضيف الله الفايز، في بيان، أنه جرى تسليم السفارة الفلسطينية في عمان نُسخاً مصدقة من كافة الوثائق التي عثر عليها.
(العربي الجديد)

«هآرتس»: انفجار في مصنع دفاع

ذكرت صحيفة «هآرتس»، أمس الأربعاء، أن انفجاراً وقع في مصنع دفاعي «حساس». وأوضحت أن الانفجار «وقع الثلاثاء (الماضي)، خلال تجربة روتينية في مصنع تموّن للأسلحة المتطورة، والذي يضم أنواعاً مختلفة من الصواريخ». وأضافت: «لم ترد أنباء عن وقوع إصابات جراء الانفجار». ووقع المصنع في الرملة بالقرب من مناطق سكنية «وثق سكانها سحابة دخان نتجت عن الانفجار».
(الأناضول)

جاووش أوغلو: لقاء مصري تركي في مايو

أكد وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو (الصورة)، في مقابلة مع قناة «خبر تورك» بثت مساء أمس الأول، «استمرار خطوات تطبيع العلاقات مع مصر»، مشيراً إلى أن لقاء سيعقد على مستوى نواب وزيري الخارجية مطلع مايو/أيار المقبل. وأوضح أنه سيلتقي لاحقاً نظيره المصري سامح شكري، و«يبحث معه تعيين السفراء وسبل الارتقاء بالعلاقات إلى نقطة أفضل».
(الأناضول)

السودان يستبعد الخيار العسكري مع أثيوبيا

استبعدت الخرطوم، أمس الأربعاء، الخيار العسكري ضد إثيوبيا. وقال عضو مجلس السيادة السوداني، الهادي إدريس، إن بلاده لا تسعى للخيار العسكري لحل قضية الحدود مع إثيوبيا، أو حتى بشأن ملف سد النهضة. وأوضح إدريس، خلال زيارة لولاية القضارف المتاخمة للحدود السودانية الإثيوبية، أن «الخرطوم تفضل الحل السلمي مع إثيوبيا لحلحلة كافة القضايا»، لكنه أكد وقوف الحكومة الانتقالية خلف القوات المسلحة وتقديم الدعم والسند لها، و«هي تقود معركة الكرامة والانتشار داخل الحدود، باعتبارها حقاً مشروعاً للقوات المسلحة».
(العربي الجديد)

خاص

بدات الضغوط السياسية الكبيرة تمارس في العراق لاستبعاد اسماء عدد من النواب من رفع الحصانة، وذلك بعد ان وردت أسماؤهم في تحقيقات أجرتها لجنة مكافحة الفساد الحكومية مع عدد من المعتقلين، اشاروا إلى ان نوابا لعبوا دورا في السمسرة

الفساد في العراق

تحقيقات تكشف تورط نواب في صفقات كبيرة

بغداد ـ **عادل النواب**

كشف مسؤول عراقي في بغداد، أمس الأربعاء، لـ«العربي الجديد»، أن تحقيقات أجرتها لجنة مكافحة الفساد الحكومية أظهرت تورط عدد من نواب البرلمان الحالي ومسؤولين سابقين في صفقات فساد ضخمة. ولفت إلى أنه من المرجح أن توجّه اللجنة، خلال الأيام القليلة المقبلة، طلباً إلى البرلمان من أجل رفع الحصانة عن عدد غير محدد من النواب للتحقيق معهم.

يأتي ذلك بعد أيام من اعتقال قوة أمنية تابعة لجهاز مكافحة الإرهاب، السياسي البارز زعيم حزب «الحل» جمال الكربولي، من منزله وسط بغداد، على خلفية تهم تتعلق بصفقات فساد في وزارة الصناعة. وتُعتبر الخطوة الأولى من نوعها لجهة اعتقال سياسي بارز، يملك حزبه عدة مقاعد في البرلمان، أغلبها عن محافظة الأنبار وبغداد.

ومع اتهامات عن تدخّل زعيم ائتلاف «الفتح»، هادي العامري، بمحاولة التوسط في مسألة اعتقال الكربولي، أصدر العامري بياناً نفى فيه تدخله، قائلاً «ننفي نفياً قاطعاً المزاعم بشأن التدخل في قضية اعتقال شخصية سياسية»، معتبراً أن زج اسمه «يندرج ضمن حملات التسقيط السياسي، لا سيما مع اقتراب الانتخابات».

وشكّل رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، نهاية أغسطس/آب من العام الماضي، لجنة عليا، بصلاحيات واسعة، برئاسة الفريق أحمد أبو رغيف، تتولى فتح ملفات الفساد والتحقيق مع المسؤولين. ووضع قوة خاصة تتبع لجهاز مكافحة الإرهاب تحت إمرة اللجنة، التي نجحت في اعتقال عدد من المسؤولين. وأكد مسؤول عراقي، لـ«العربي الجديد»، أن «اللجنة التحقيق بقضايا الفساد الحكومية بصدد تقديم طلب للبرلمان لرفع الحصانة عن عدد من أعضائه، بعضهم شغلوا مناصب وزراء في حكومات سابقة، عن جرائم فساد تسببت بضرر بالغ في المال العام»، مشيراً إلى أنهم لا يقلون عن خمسة أعضاء. وأضاف المسؤول أن هناك تواصلاً بين رئاسة البرلمان واللجنة الحكومية، من أجل تضمين فقرة التصويت على رفع الحصانة عن النواب المعنيين في أقرب جلسة للبرلمان، كاشفاً عن أن أغلب ملفات الفساد تتعلق بوزارتي الصناعة والكهرباء، بعد اعتراف رجل الأعمال العراقي البارز بهاء الجوراني، المعتقل لدى لجنة مكافحة الفساد، على نواب وشخصيات سياسية مهمة، تعامل معهم بقضايا غير قانونية، ترتبت عليها جرائم فساد مالية كبيرة. وأضاف الكناني، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «الجوراني سلّم وثائق وتسجيلات تدين عدداً من المسؤولين والنواب بقضايا الفساد، وقد نكون الآن أمام أولى محاكم الفساد المؤكدة التي يتورط فيها سياسيون كبار التي نأمل ألا تكون الأخيرة في العراق». وكشف أن عدداً ممن يرجح رفع الحصانة عنهم قد يتجاوز 15 نائباً، وردت أسماؤهم في قضايا فساد بوزارات الكهرباء والصناعة والتربية والتجارة، وفقاً لأدلة متوفرة لدى اللجنة.

من جهته، قال عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب العراقي مختار الموسوي، لـ«العربي الجديد»، إن البرلمان «سيدعم التصويت على أي طلب قضائي برفع الحصانة عن أي نائب يرد اسمه، وهناك اتفاق على ذلك»، مرجحاً وصول أسماء إلى البرلمان في الفترة القليلة المقبلة لهذا الغرض، بينها أسماء بارزة. وأضاف الموسوي أن «الفساد بات يهدد كيان الدولة العراقية برمتها، وقد يكون أخطر من الإرهاب والإرهابيين، لذا سيتم التصويت على طلبات رفع الحصانة المرجح وصولها من القضاء، بطلب من لجنة مكافحة الفساد». لكنه في الوقت نفسه أكد وجود «مخاوف سياسية من جعل جهود محاربة الفساد ملفاً لغرض الابتزاز السياسي قبل الانتخابات»، مطالباً بأن يبقى الملف قضائياً بحتاً.

لكن النائب في تحالف «سائرون»، رياض محمد، أكد، أمس الأربعاء، أن القضية لم تعد تتعلق بالحصانة، بل بتفعيل مذكرات القبض، مضيفاً، في إيجاز صحافي من مبنى البرلمان، أنه «سبق أن ردت طلبات من القضاء العراقي برفع الحصانة عن العديد من النواب خلال الدورة الحالية». وتابع «أي نائب يتم رفع الحصانة عنه تشاهده في اليوم الثاني بفندق خمس نجوم في دولة أخرى، ولدينا مشكلة في القضاء والجهات المسؤولة عن إجراء التحقيقات، حيث تمت استضافة وزراء ومحافظين ومسؤولين، لا يقل عددهم عن 100 شخصية، وتحديداً في نهاية حكومة عادل عبد المهدي السابقة وليومنا هذا، إلا أن جميعهم تمت تبرئتهم وإخراجهم بكفالة. وبالتالي فإن الموضوع لا يتعلق بالحصانة، بل بالقضاء والحكومة التي هي أداة جلب المتهمين».

ترجيح بمطالبة البرلمان برفع الحصانة عن نواب (صباح عرار/فرانس برس)

اغلب ملفات الفساد تتعلّق بوزارتي الصناعة والكهرباء

معلومات عن ان اعتقالات ستطاول أبناء مسؤولين ونواب

سلوك اجتماعي

قال النائب في تحالف «سائرون»، رياض محمد، إن «الفساد في العراق أصبح سلوكا اجتماعيا غير طبيعي، من اعلى المستويات الى ادناها. وكل حكومة تأتي ترفع راية محاربة الفساد، لكن اجراءاتها لا تتعدى 2 في المائة في افضل الحالات». واضاف ان «الفساد في العراق تتم حمايته».

الحدث

توتر القامشلي: هل تتغيّر قواعد اللعبة بين النظام والأكراد؟

تجدد التوتر بين مليشيات النظام السوري، وقوات «الأسايش»، في شمال شرقي سورية، لكنه يبقى محدوداً، ومضبوطاً بالتدخل الروسي

أمين العاصي

لم يمض سوى ثلاثة أشهر على اشتباكات دامية وقعت بين قوى الأمن الداخلي التابعة لـ«الإدارة الذاتية» الكردية في الشمال الشرقي من سورية، وبين ميليشيات تتبع للنظام السوري، حتى تفجرت في 8 من الاشتباكات مجدداً في مدينة القامشلي التابعة إدارياً لمحافظة الحسكة، في مؤشر واضح على احتقان يشوب العلاقة المضطربة بين الطرفين في المنطقة الأكثر غنى وأهمية على امتداد الجغرافيا السورية.

وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أن اشتباكات متقطعة تجددت أمس الأربعاء، في أحياء في القامشلي، غداة أخرى مماثلة، كانت اندلعت بين قوى الأمن الداخلي التابعة لـ«الإدارة الذاتية»، والمعروفة بـ«الأسايش»، وبين مليشيا «الدفاع الوطني» التي تضم مسلحين موالين للنظام، والمعروفين في سورية بـ«الشبيحة»، وتتلقى دعماً من الجانب الروسي. وقتل مساء أول من أمس الثلاثاء مسؤول أمن الحواجز العامل في «الأسايش»، خالد حجي، إثر هجوم شنّه عناصر من «الدفاع الوطني»، على حاجز عسكري بالقرب من دوار الوحدة، القريب من حي طي، ذي الغالبية العربية من السكان الموالين للنظام. ويقع بالقرب من هذا الحي المربع الأمني الذي تُسيطر عليه قوات النظام جنوبي مدينة القامشلي. ويضم أفرع أجهزة أمنية، ودوائر تابعة لحكومة النظام.

وأشارت مصادر محلية إلى أنّ قوات «الأسايش» استقدمت تعزيزات إلى المنطقة عقب الهجوم، ما أدى إلى اتساع نطاق الاشتباكات بين الطرفين إلى حي حكو، وبعض الأحياء الأخرى القريبة من مطار القامشلي الذي تُسيطر على جانب كبير منه القوات الروسية. وأكدت المصادر لـ«العربي الجديد»، أن 8 على الأقل من عناصر «الدفاع الوطني» قتلوا وأصيب أكثر من 20 منهم بعضهم بحال حرجة، بعد اقتحام قوى «الأسايش» لحي طي، وسيطرتها على الحاجز الرئيسي لـ«الدفاع الوطني» فيه، مشيرة إلى أن الطرفين استخدما أسلحة متوسطة في الصراع.

وحمّل المركز الإعلامي لقوى «الأسايش» ذات الطابع الكردي، «الدفاع الوطني» مسؤولية تطورات ليل الثلاثاء الأربعاء، مشيراً في بيان إلى أن «الدفاع الوطني يسعى لضرب حالة الاستقرار والأمن في مدينة القامشلي». واتهم عضو الهيئة الرئاسية في حزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي، صالح مسلم، كلاً من روسيا والنظام، بالتلاعب والعمل على ضرب الاستقرار في محافظة الحسكة، وبثّ الفوضى وترهيب الأهالي. ودخل الروس على الفور على خطّ المصالحة بين الطرفين، وفق مصادر مطلعة، أوضحت لـ«العربي الجديد» أن «الأسايش» تطالب بتسليم قتلة أحد عناصرها، وهو أحد منزّعمي مجموعات «الدفاع الوطني»، في حي طي.

وتعليقاً على ذلك، رأى الباحث السياسي المقرب من «الإدارة الذاتية»، إبراهيم مسلم، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن نطاق التوتر «لن يتسع»، مشيراً إلى أنه «سينتهي على الأغلب بهدنة جديدة». وأعرب مسلم عن قناعته بأن الجانب الروسي «قادر على حلّ هذا الخلاف»، مضيفاً أن صيغة الحلّ هذه المرة «ربما ستكون مختلفة من خلال تقويض نفوذ ميليشيا الدفاع الوطني التابعة للنظام في القامشلي».

وكان الجانبان قد دخلا في نزاع مسلح في يناير/ كانون الثاني الماضي في مدينتي القامشلي والحسكة، لم يتوقف إلا بعد تدخل روسي. وتسيطر القوى الكردية على جلّ محافظة الحسكة باستثناء مربعين أمنيين للنظام في القامشلي والحسكة وبعض القرى، إضافة إلى مطار القامشلي، وفوجين عسكريين هما: «الفوج 123» (فوج كوكب) قرب الحسكة، و«الفوج 154» (فوج طربف) قرب القامشلي. كذلك تنتشر قوات النظام في مناطق عدة على الشريط الحدودي مع الجانب التركي، وفق اتفاق تركي روسي أبرم أواخر 2019 إبان العملية العسكرية التركية في منطقة شرقي نهر الفرات. ولم يسبق أن تدخل هذان الفوجان في الاشتباكات بشكل مباشر إلى جانب «الدفاع الوطني»، ما يؤكد حرص النظام على الشعرة التي لا تزال تربطه مع الجانب الكردي، ولعدم قدرته على حسم الصراع لصالحه.

تجددت الاشتباكات في القامشلي ما أدى إلى سقوط قتلى

تنتشر في الحسكة قوات أميركية وأخرى روسية (دليل سليمان/فرانس برس)

ورأى الكاتب والصحافي شفان إبراهيم، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «لا يمكن أن تكون الاشتباكات مرتبطة بمحاولة تمدد للنفوذ لطرف على حساب طرف آخر»، معتبراً أن «المعادلة أعقد من ذلك، وليست منفصلة عن الإطار السوري العام، الذي لم يشهد تغيراً في موازين القوة ونقاط الانتشار العسكري والأمني منذ قرابة العام. وبيّن إبراهيم، المقيم في القامشلي، أن «حي طي موالٍ بغالبيته للحكومة السورية»، مضيفاً أن «أي تغيير في قواعد السيطرة سيخلق إرباكاً وخلافات على الصعد كافة».

تقرير

يتواصل الجدل في تونس بشأن تصريحات الرئيس قيس سعيّد وتوجهاته، لا سيما بعد إعلانه أخيراً أنه قائد لجميع القوات المسلحة، وسط مخاوف من «النزعة التسلطية» التي ظهرت لدى الرئيس

مخاوف من توجهات سعيّد

«انقلاب ناعم» على النظام التونسي

تونس ـ **بسمة بركات، وليد التليلي**

تثير تصريحات ومواقف الرئيس التونسي قيس سعيّد جدلاً متواصلاً في تونس منذ تسلمه السلطة، ولكنها بدأت في الفترة الأخيرة تتجاوز الجدل السياسي والدستوري إلى إثارة مخاوف من انزلاقات قد تهدد الوضع في البلاد، على الرغم من أن البعض يقلل من تداعيات وخطورة هذه المواقف. وفيما تحدث البعض عن بداية توضح مشروع سعيّد السياسي، فإن آخرين لا يزالون يرون في شخصية الرئيس الكثير من الغموض، متسائلين عما يريده سعيّد بالتحديد وبعمل على إنجازه؟

وفي جديد المواقف الجدلية، اعتبر سعيّد في كلمة له الأحد الماضي بمناسبة عيد الأمن التونسي، أنه القائد الأعلى لكل القوات المسلحة في البلاد (العسكرية والمدنية) بما في ذلك الشرطة والجمارك والدرك، وليس العسكرية فقط، كما هو متعارف عليه منذ استقلال البلاد. وتوجه سعيّد بتهديد مباشر في كلمته لنواب وشخصيات نافذة وصفه، قائلاً «اليوم صبر وغداً أمر».

وبعد رئيس الحكومة هشام المشيشي، ردت حركة «النهضة» على هذا الكلام ببيان، أول من أمس الثلاثاء، أكدت فيه رفضها لما وصفته بـ«المنزع التسلطي لرئيس الدولة»، داعية القوى الديمقراطية إلى «رفض هذا المنزع واستكمال البناء الديمقراطي وتركيز المحكمة الدستورية». واعتبرت «النهضة» إعلان سعيّد نفسه قائداً أعلى للقوات المدنية الحاملة للسلاح «دوساً على الدستور وقوانين البلاد، وتعدياً على النظام السياسي وعلى صلاحيات رئيس الحكومة». ودعت سعيّد إلى «الالتزام الجاد بالدستور الذي انتُخب على أساسه وأن يتوقّف عن كل مسعى لتعطيل دواليب الدولة وتفكيكها».

وعن أسباب هذا التصعيد من الحركة تجاه الرئيس، أوضح القيادي البارز في «النهضة» محمد القوماني، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «هناك اليوم تخوفات حقيقية من النزعة التسلطية التي ظهرت لدى الرئيس، خصوصاً في خطابه الأخير»، مضيفاً أن الحركة تعتبر أن خطاب سعيّد «يمثّل منعرجاً خطيراً يهدد الاستقرار السياسي ووحدة الدولة المؤتمن عليها رئيس الجمهورية بمقتضى الدستور. إذ أبدى سعيّد إصراراً على احتكار تأويل الدستور والنزوع إلى التأويلات الشاذة».

واعتبر أن سعيّد يستغل هذا الاحتكار في تأويل الدستور «لتمديد سلطته إلى ما ليس من صلاحياته». وتابع: «بدا لحركة النهضة أن رئيس الدولة يخطو خطوة خطيرة في اتجاه إقحام المؤسسة الأمنية في التجاذبات السياسية، وهو يتوعد النواب بصورة واضحة»، معتبراً أن هذا التصريح لسعيّد «يمكن أن يُفهم على أنه إعلان حرب على المختلفين معه، على غرار النهضة والحكومة والبرلمان، لأنّ الوعيد كان متعدد التسميات».

وفي قراءة لمواقف سعيّد وتحركاته، رأى القيادي في حركة «النهضة»، رئيس «مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية» رفيق عبد السلام، أنّه «من الواضح أن الرئيس سعيّد يريد تغيير طبيعة النظام العام، إذ يحاول فرض نظام رئاسي من خلال تأويل الدستور»، مشبهاً ذلك بـ«الانقلاب الناعم». واعتبر في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «سعيّد يلعب دور الخصم والحكم في الوقت نفسه، ويحاول التدخل في مجالات ليست من اختصاصه». وأضاف أنه «على الرغم من الأعراف السياسية التي تشكلت بعد الثورة وطيلة 10 سنوات، إلا أن سعيّد يريد تغيير كل ذلك والتحكّم في كل صغيرة وكبيرة، ولا يتصرف كموحّد للتونسيين ولا يراعي موقعه كجامع، بل إن أغلب تصريحاته كثيراً ما تثير الصراعات وتساهم في تغذية الاستقطاب، وبالتالي نشعر وكأنه لا يزال في حملة انتخابية». وتابع عبد السلام أنّ «سعيّد رفع شعارات عدة، وبدا غير مقتنع بالأحزاب، ولا بالتنظيم الحزبي، ولا بالبرلمان، وبالتالي فلديه مشروع غامض قد يكون أقرب إلى اللجان الدستورية، وهو ما أربك المشهد السياسي».

من جهته، قال النائب المستقل حاتم الميكي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنّ مواقف سعيّد «هي تقريباً مواقفه قبل الانتخابات، إذ ظلّ وفياً للشخصية نفسها التي ظهر بها». وأوضح أن «ما يريده سعيّد يتلخص في ثلاث نقاط. أولاً، الرئيس يرى أنّ الحكم يجب أن يكون مبنياً على الديمقراطية المباشرة، ومرجعية سعيّد الفكرية تقوم على أن الشعب يمارس الحكم مباشرة وليس من خلال ممثليه». وتابع: «أما من الناحية السياسية، فسعيّد يؤكد أنه لا مجال للتعاطي مع الفساد ويعتبر أنه أصل الداء». وبحسب الميلكي، فإن هناك «مسألة ثالثة يؤكد عليها دائماً سعيّد، وهي التمسك بالدستور، وذلك بحكم تكوينه في القانون الدستوري». وتابع الميلكي أنّ «هناك صراعاً واضحاً بين سعيّد ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، ربما يكون قد انطلق عندما حاول رئيس البرلمان التصرف وكأنه رئيس الرؤساء، ولم يكتف بدوره في البرلمان، بل وسع من لقاءاته ومشاوراته مع أطراف مختلفة، وهو ما يرفضه سعيّد».

«النهضة»: على سعيّد التوقف عن كل مسعى لتعطيل الدولة

جبنون: سعيّد حافظ على الخط نفسه منذ توليه السلطة

أما المتحدث الرسمي باسم حزب «قلب تونس» الصادق جبنون، فرأى أنّ «سعيّد حافظ على الخط نفسه منذ توليه السلطة، بالدفاع عن الحكم المباشر وتركيز السلطات». وأضاف في حديث صحافي أخيراً، أنّ «محاولة جمع القوى الأمنية بسلطة رئيس الجمهورية يبقى أمراً مخالفاً للدستور، فلسنا في نظام رئاسي يستحوذ فيه الرئيس على جميع السلطات، بل في نظام شبه برلماني».

في المقابل، رأى النائب عن «التيار الديمقراطي» نبيل حجي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ ما يريده سعيّد «غير واضح، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أين يريد الوصول، فكل تصريح جديد له مئير للجدل أكثر من الذي يسبقه». وأفاد حجي بأنّ «عملية تأويل الدستور هي آخر مشاغل التونسيين، خصوصاً في ظل الوضع الصحي الدقيق والوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب، فمتطلبات البلاد مختلفة تماماً عن تأويل سعيّد للدستور».

لكن النائب عن حركة «الشعب» هيكل المكي، اعتبر أن «دستور 2014 واضح، وينصّ على أنّ رئيس الجمهورية هو رئيس للقوات المسلحة بكل أصنافها». وقال في حديث صحافي، الإثنين الماضي، إنّ «رئيس الدولة فسر الدستور، وهذا الأمر من حقه في ظلّ غياب المحكمة الدستورية». وردّاً على من اتهم سعيّد بـ«الانقلاب»، قال المكي إن الرئيس «لم يأت على ظهر دبابة ولم يشهر كلاشينكوف في وجوه الناس، بل أشهر دستوراً لم يكتبه هو، وأشهره في وجه المنقلبين الفعليين على حق الشعب في حياة كريمة».

شرق غرب

منع تصويت سورية في «حظر الكيميائي»

جردت الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أمس الأربعاء، سورية من حقوق التصويت فيها، بعدما تبين أنّ قوات النظام استخدمت مراراً غازات سامة ضد المدنيين. وأيّدت أغلبية الدول خلال التصويت قراراً بإلغاء حق سورية في التصويت في المنظمة على الفور. وكتب ممثل هولندا بالمنظمة، في تغريدة، أنّ القرار يمثل «رفضاً واضحاً لاستمرار استخدام وحيازة الأسلحة الكيميائية».

(رويترز، العربي الجديد)

بشار الأسد يترشح لولاية جديدة

قدّم رئيس النظام السوري بشار الأسد، أمس الأربعاء، أوراق ترشحه لولاية جديدة، في الانتخابات المقرر إجراؤها في 26 مايو/ أيار المقبل، فيما نددت المعارضة بالاقتراع، واعتبرته «مسرحية هزلية»، تستهدف ترسيخ حكم الأسد. وأشار رئيس مجلس الشعب (البرلمان) حمودة صباغ إلى «تلقي 3 كتب من المحكمة الدستورية العليا تعلمه بتقديم كل من الأسد، ومهند نديم شعبان، ومحمد موفق صوان، طلبات بترشيح أنفسهم لمنصب الرئيس».

(العربي الجديد)

اشتباكات بين الجيش العراقي و«الكردستاني»

ذكرت وسائل إعلام في إقليم كردستان العراق، أمس الأربعاء، أنّ اشتباكات وقعت بين الجيش العراقي ومسلحي حزب «العمال الكردستاني» في جبل سنجار، غربي محافظة نينوى، وذلك بعد 3 أسابيع على انتهاء مهلة منحتها السلطات العراقية لـ«العمال» والمليشيات المرتبطة به لمغادرة سنجار ومحيطها. وقال قائمقام سنجار محما خليل إنّ الاشتباكات جاءت بعدما حاول عناصر الحزب منع قوة من الجيش دخول جنوبي الجبل.

(العربي الجديد)

سياسة

أدين الشرطي الأميركي السابق ديريك شوفين، بجريمة قتل مواطنه الأسود جورج فلويد في مايو/أيار الماضي، في محاكمة تاريخية أعقبها قرار نادر، قد يؤسس لمرحلة جديدة في الولايات المتحدة، لجهة التعاطي القضائي مع عنف الشرطة المتهمة بالعنصرية

إدانة قاتل جورج فلويد

محاكمة تاريخية لعنصرية الشرطة الأميركية

أجّج مقتل فلويد حراكاً واسعاً ضد العنصرية (ميغان فارنر/Getty)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

اتخذ حكم محكمة مينيابوليس، في ولاية مينيسوتا الأميركية، والتي أدانت أول من أمس الثلاثاء، الشرطي السابق ديريك شوفين، بثلاث تهم موجهة إليه، في قضية مقتل مواطنه من أصول أفريقية، جورج فلويد، بعدما ضغط على عنقه بركبته لأكثر من تسع دقائق، بُعداً وطنياً، وشكلاً احتفالياً، تنفس على أثره النشطاء الحقوقيون الصعداء، مبدين ارتياحهم لحكم قد يشكّل حجر أساس لقضاء أميركي أكثر عدلاً في محاسبة شرطة بلاده، الموصومة بتاريخ طويل من العنصرية تجاه الأقليات، وخصوصاً السود. لكن هذا الشعور العارم بالارتياح، والذي سرى على القادة السياسيين في الولايات المتحدة، ظلّ لدى المطالبين بإصلاح الشرطة، وصولاً إلى نزع التمويل عنها، ممزوجاً بالتشاؤم، وسط خشية من أن يكون الحكم باباً لتنفيس قضية سُلّطت الأضواء عليها بشكل كبير، وتحولّت إلى قضية رأي عام، من دون أن يكون ذلك مدخلاً للتغيير، وسط عنف شرطي ممنهج، محكوم بعدد كبير من العوامل الاجتماعية والعرقية والسياسية والاقتصادية، وفي بلد أصبح موصوفاً بالانقسام، فضلاً عن العنصرية، المبنية على إرث العبودية.

وقد يكون الرئيس الأميركي جو بايدن، الأكثر ارتياحاً، على المستوى السياسي، إثر المحاكمة، نتيجة طيّ هذه الصفحة التي ولّدت حراكاً ضخماً ضد العنصرية العام الماضي، إثر طيّه أيضاً بشكل نسبي ملف كورونا لناحية تداعيات الوباء الكارثية. لكن مقتل العديد من المواطنين السود على يد الشرطة، تزامناً مع محاكمة شوفين التي استمرت ثلاثة أسابيع، آخرهم مواطنة سوداء في اليوم ذاته من صدور الحكم، يبقي التوتر قائماً بين الشرطة والأقليات، وسط عقم في واشنطن لجهة التحرك جدّياً لإصلاح الشرطة. إلا أن كل ذلك لا يمنع من أن قرار المحكمة يبقى تاريخياً وغير مسبوق، في بلد لم يعتد على محاكمة شرطييه، وبـ«عدالة». وكانت قضية فلويد قد ولّدت أيضاً انقساماً سياسياً في البلاد، في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، إذ تمسكت فئة سياسية، جمهورية في الغالب، بسرديتها الخاصة المتعلقة بهذا الجدال التاريخي، رافضة «شيطنة» الشرطة. وحظيت المحاكمة باهتمام غير مسبوق، لاسيما منذ محاكمة أربعة شرطيين في العام 1991، في قضية مقتل المواطن الأسود رودني كينغ، ضرباً، وتبرئتهم في 29 إبريل/نيسان من العام ذاته، ما أثار حينها موجة احتجاجات عارمة في الولايات المتحدة. ومن أصل 984 أميركياً، قتلوا على يد الشرطة الأميركية عام 2020، وحده مقتل فلويد حظي بمحاكمة عادلة، حيث تضافرت عناصر عدّة مكنّت ذلك، أهمها الشاهدة دارنيلا فرازير، التي سجّلت جريمة قتل فلويد وصراخه «لا أستطيع التنفس»، بعد 10 دقائق من حصولها في 25 مايو/أيار الماضي.

وبعد حوالي عام على قتله فلويد في مدينة مينيابوليس في مينيسوتا، بعدما أوقفه للاشتباه بحيازته عملة نقدية مزورة من فئة 20 دولاراً، أدين الشرطي الأميركي ديريك شوفين، أول من أمس، بالتهم الثلاث التي وجهت إليه، وهي جريمة قتل من الدرجة الثانية وجريمة قتل من الدرجة الثالثة والقتل غير العمد، في محاكمة وصفت بالتاريخية في البلاد، وترافق قرارها مع مظاهر احتفال شعبي عمّت شوارع المدن والولايات الأميركية، كما تصدر القرار عناوين الصحف ووسائل الإعلام بمختلف أنواعها.

وبعد المحاكمة التي استمرت جلساتها 3 أسابيع، أدانت محكمة مينيابوليس، شوفين (45 عاماً) بقتل فلويد. وبعد إشارة القاضي بيتر كاهيل إلى خطورة القضية، ودعوته هيئة المحلفين المختلطة عرقياً، والمكونة من نساء ورجال، إلى عدم الإذعان لـ«التحيز أو التعصب أو الشغف أو التعاطف أو الرأي العام»، احتاجت هذه الهيئة إلى أقل من 11 ساعة للتوصل الى قرار بالإجماع، بأن شوفين مذنب بالتهم الثلاث الموجهة إليه. وبعد قراءة القاضي بيتر كاهيل، حكم الهيئة، وضع أفراد الشرطة الأصفاد في يدي شوفين الذي كان طليقاً بكفالة ولم تظهر عليه أي علامات تأثر، واقتادوه خارج قاعة المحكمة، فيما عمّ الفرح عائلة فلويد، والمئات المحتشدين خارج مقر المحكمة، وفي ساحة فلويد في مينيابوليس، التي سمّيت باسمه بعد مقتل. ويواجه شوفين حكماً بالسجن لمدة 40 عاماً كحدّ أقصى في التهمة الأكثر خطورة، وهي القتل من الدرجة الثانية، على أن تعقد جلسة تحديد العقوبة في وقت لاحق. كما يواجه ثلاثة عناصر شرطة سابقين، آخرين هم تو ثاو وتوماس لاين وجي ألكساندر كوينغ اتهامات على صلة بمقتل فلويد، على أن تجري محاكمتهم بشكل منفصل في وقت لاحق من العام الحالي.

وتعليقاً على الحكم، أشاد محامي عائلة فلويد، بن كرامب، بما توصلت إليه هيئة المحلفين، باعتباره انتصاراً تاريخياً للحقوق المدنية، ويمكن أن يشكل ركيزة لإصدار تشريعات تتضمن إصلاحات للشرطة، خصوصاً في تعاملها مع الأقليات. وكتب كرامب على «تويتر»، أن «العدالة التي تألمنا لتحقيقها، حصلت عليها عائلة فلويد أخيراً. هذا الحكم هو نقطة تحول في التاريخ، ويبعث برسالة واضحة حول الحاجة إلى محاسبة مؤسسات إنفاذ القانون»، لافتاً إلى أن «العدالة للسود في أميركا، هي عدالة لجميع الأميركيين».

> يواجه شوفين حكماً بالسجن لمدة 40 عاماً كحدّ أقصى

> تزامنت المحاكمة مع استمرار قتل مواطنين على يد الشرطة

وكانت المرافعات الختامية يوم الإثنين الماضي، قد تضمنت عرضاً لمقتطفات من مقطع الفيديو لوفاة فلويد، الذي شاهده الملايين حول العالم. وقال المدعي العام ستيف شلايكر، متوجهاً إلى هيئة المحلفين، إن «هذه القضية بالضبط ما كنتم تعتقدونه عندما شاهدتم ذلك الفيديو»، مضيفاً أن ذلك «لم يكن بمثابة عمل شرطي. لقد كان جريمة قتل. تسع دقائق و29 ثانية من إساءة استخدام السلطة بشكل صادم». وحاول محامي الدفاع عن شوفين، إريك نلسون، التأثير في الهيئة، لـ«رؤية تصرفات شوفين من منظور شرطي». موضحا «لم يستخدم القوة غير المشروعة عن عمد». كما أعاد القول بأن مرض القلب الذي كان يعانيه فلويد وتعاطيه المخدرات، كانا عاملين في وفاته، وذلك على الرغم من شهادات خبراء طبيين خلال المحاكمة حول سبب وفاة فلويد، وهو نقص الأوكسجين بعدما وضع شوفين ركبته على رقبته. بدورهم، أكد شرطيون أدلوا بشهاداتهم أمام النيابة العامة، أن القوة التي استخدمت وقت توقيف فلويد، كانت مفرطة وغير ضرورية.

وإثر صدور الحكم، أعرب الرئيس الأميركي جو بايدن لعائلة فلويد، في اتصال هاتفي، عن «ارتياحه» لقرار المحكمة، معتبراً أنه «في غاية الأهمية». كما اتصلت نائبة بايدن، كامالا هاريس، وهي أول نائبة رئيس سوداء في تاريخ الولايات المتحدة، بعائلة الضحية، واصفة الحدث بأنه «يوم للعدالة في اميركا». ولاحقاً، وصف بايدن في كلمة تلفزيونية له بعد الحكم العنصرية بأنها «لطخة على روح امتنا»، داعياً إلى «مواجهة العنصرية الممنهجة والتفاوتات العرقية الموجودة داخل الشرطة ونظامنا القضائي الجنائي». واعتبر الرئيس الأميركي أن هذا هو الوقت المناسب «كي نتوحد كأميركيين». بدوره، رأى الرئيس الأسبق باراك أوباما، أن «هيئة المحلفين قامت بما هو صحيح»، لكنه شدّد على أن «العدالة الحقيقية تتطلب ما هو أكثر من ذلك». وفي بيان لها، اعتبرت حاكم ولاية ميشيغن، الديمقراطية غريتشين وايتمار، أن الحكم هو «تذكير بأن علينا استمرار الدفع باتجاه العدالة في كل زاوية من مجتمعنا».

وفي التعليقات أيضاً، ذكر مكتب وكالة «أف بي آي» في بورتلاند أن الحكم هو «فرصة لمرة واحدة لبناء مجتمع أكثر عدالة». وفي مدينة سانت لويس، في ميسوري، رأى «اتحاد الشرطة لمجتمع أخلاقي»، وهو اتحاد شرطة يهيمن عليه أفراد من أصول أفريقية، أن «النصر صغير، لكنه تاريخي»، مضيفاً أن «الحاجة الملحة هي لاستمرار النضال من أجل التغيير. نحتاج لإنهاء العنصرية الممنهجة». وقال القس جيسي جاكسون، من مينيابوليس، لـ«أسوشييتد برس»، عبر الهاتف، إن الجميع «مرتاح، لكننا لا نحتفل لأن القتل يتواصل»، آملاً أن تشكل المحاكمة «نقطة تحول لوقف عمليات الإعدام خارج نطاق القانون».

من جهتهم، كان القادة في الحزب الجمهوري أكثر تحفظاً في مواقفهم تجاه الحكم. وقال السيناتور الجمهوري، ليندسي غراهام، إنه «قرار هيئة المحلفين، أظن أنه سيتم الاستئناف بمعزل عما إذا كانت المحاكمة عادلة أم لا، لكنني أكدت للجميع أن النظام يسير بهذه الطريقة، أقبل حكم الهيئة، وأترك الأمر للمحكمة».

وترافق اختتام محاكمة شوفين، مع تعزيزات أمنية مكثفة في أكثر من ولاية أميركية، لا سيما جرّاء الاحتقان الذي يسود لدى الأقليات، نتيجة استمرار عنف الشرطة. وكانت مينيابوليس، حيث جرت المحاكمة، ساحة للاحتجاجات الليلية منذ مقتل شاب أسود آخر يبلغ من العمر 20 عاماً، هو دونتي رايت، في إحدى ضواحي مدينة مينيسوتا في 11 إبريل/نيسان الحالي، على يد شرطية. وحصل ذلك بالتزامن أيضاً مع مقتل الطفل آدم توليدو على يد الشرطة في شيكاغو. وقتلت الفتاة السوداء ماخيا براينت، في اليوم ذاته من إصدار الحكم في جريمة شوفين، في مدينة كولومبوس، في ولاية أوهايو، بنيران الشرطة، التي رصدت عبر كاميرات لها محاولة الفتاة التهجم على سيدتين، حاملة سكيناً، ما أججّ أيضاً احتجاجات على مقتلها في المدينة. وعلى الرغم من الأجواء الاحتفالية السلمية التي أعقبت إدانة شوفين، إلا أنه تمّ تسجيل أعمال شغب وسرقة محال تجارية أو كسر زجاج واجهتها في بعض الأماكن.

تقرير

قمة المناخ: محاولة أميركية لضمان التفوق العالمي

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

لا تتوقف دلالات القمة الدولية للمناخ التي دعا إليها الرئيس الأميركي جو بايدن، على تأكيد التزام الإدارة الجديدة في واشنطن بالتعددية الدولية والتزاماتها السابقة حول المناخ، بل تتعدى ذلك إلى سعي الولايات المتحدة لضمان استمرار تفوقها ونفوذها السياسي والاقتصادي، وليس فقط تعافيه بعد جائحة كورونا، والحد من النفوذ الصيني، والعودة إلى ترسيخ موقعها الدولي، بعد تراجعه خلال أربع سنوات من حكم دونالد ترامب، خصوصاً أن ملف المناخ باتت ترتبط به الكثير من الملفات الأخرى، بما فيها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

ويفتتح بايدن قمة أميركية دولية حول المناخ، عن بُعد بسبب جائحة كورونا، غداً الخميس، تستمر ليومين، بمشاركة قادة أربعين دولة، أبرزها الصين وروسيا، مع تأكيد الرئيسين شي جين بينغ وفلاديمير بوتين مشاركتهما. وأرادت إدارة بايدن أن يتزامن عقد القمة مع إحياء اليوم العالمي للأرض، وقبل اجتماع قمة المناخ، برعاية الأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل في غلاسكو. ولا ترمز القمة الأميركية إلى عودة الولايات المتحدة لالتزاماتها السابقة حول المناخ فحسب، بما فيها انضمامها مجدداً إلى معاهدة باريس للمناخ، بل كذلك لقيادتها تلك الجهود وخفض سرعة التوسع الصيني. وبحسب البيت الأبيض، فإن 17 دولة من المدعوة هي من الدول ذات الاقتصادات الكبرى، والمسؤولة عن 80 في المائة من الانبعاثات العالمية والناتج المحلي الإجمالي العالمي. كما سيضم الاجتماع دولاً أخرى، لها ابتكارات ودور ريادي في مجال مكافحة التغير المناخي وخطط اقتصادية مبتكرة للوصول إلى اقتصادات تعتمد على صفر انبعاثات، ومجموعة أخرى من الدول المعرضة إلى حد كبير للتبعات السلبية للتغير المناخي، كدول الجزر الصغيرة وغيرها، وأخرى حليفة للولايات المتحدة. وسيشارك في النقاشات الجانبية للقمة كذلك عدد من منظمات المجتمع المدني وممثلون عن شركات القطاع الخاص.

وتضع إدارة بايدن عدداً من الأهداف نصب أعينها لمناقشتها على مستويات عدة في القمة، من بينها تنسيق الجهود للعمل على عدم تجاوز ارتفاع درجة حرارة الأرض 1,5 درجة مئوية. لكن القمة ستركز كذلك على القضايا الاقتصادية وملايين الوظائف الجديدة التي يمكن خلقها، وستلعب التقنيات المبتكرة دوراً مهماً في هذا الأمر. كما العمل على الانتقال إلى اقتصادات تعتمد أكثر على مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة. وهنا لا يمكن إغفال التنافس الشديد بين الولايات المتحدة والصين، إلى جانب دول صناعية أخرى في الاتحاد الأوروبي وغيره.

وتتخذ إدارة بايدن توجهاً براغماتياً في إدارتها لعلاقاتها مع الصين وروسيا فيما يخص المناخ. فعلى الرغم من انتقاداتها لهما وخلافاتها الشديدة مع البلدين حول الكثير من الملفات الدولية، لكنها تحاول التعاون وتوثيق العلاقات في المجالات الأخرى التي من مصلحة الولايات المتحدة، كما الدول الأخرى، التعاون فيها. وعقد القمة تحت مظلة أميركية، قبل قمة المناخ المقبلة في غلاسكو، تحت مظلة الأمم المتحدة، يظهر عزم الإدارة الأميركية على ضرورة الضغط على الصين وكبح تقدمها، فلا يمكن لأي من الدول الصناعية الاستغناء عن خدماتها في صناعاتهم ومنتجاتهم في ظل نظام العولمة.

التحركات الأميركية، ومعها دول غربية أخرى، على صعيد المناخ، تشمل خلق نظام يفرض أخذ المشاريع والقروض والتكنولوجيا الخضراء والاستثمارات والضرائب وأمور أخرى بعين الاعتبار إذا أراد العالم بالفعل مواجهة تحديات التغير المناخي. ويدرك بايدن أن عليه التحرك بسرعة وذكاء، وبشكل تكون فيه أهدافه واضحة وقابلة للتحقيق على المدى القصير، في الوقت الذي يضع فيه سياسات تضمن تمكن بلاده من الاستمرار والمنافسة على المدى البعيد.

> يهدد شبح الترامبية بنسف أي تقدّم سيحرزه بايدن

تحرك في واشنطن عام 2017 بعد انسحاب ترامب من اتفاقية باريس (Getty)

وعلى الرغم من جهود بايدن لإعادة بلاده إلى قيادة الجهود الدولية على أكثر من صعيد، إلا أن شبح الترامبية يقف له بالمرصاد، ويهدد بنسف أي تقدّم سيحرزه خلال السنوات الأربع المقبلة، إذا عاد بعد أربع سنوات إلى البيت الأبيض، ترامب مجدداً أو مرشح آخر عن الحزب الجمهوري، الذي تهيمن عليه أيديولوجية ترامب التي تنكر حتى وجود تغير مناخي. وهنا على بايدن أن يعمل جاهداً لإعادة الثقة للمجتمع الدولي بأن كل الجهود الحالية لن تمحوها جرة قلم من إدارة جديدة بعد أربع سنوات. كما أن بايدن يواجه تحدياً آخر لا يقل أهمية، وهو المحلي على صعيد الكونغرس، إذ تأتي جهوده وسط محاولاته لتأمين المليارات من الكونغرس لإصلاح البنية التحتية المهترئة. فمن دون إصلاحها لن يكون من السهل كذلك التعافي من تبعات وباء كورونا، وخلق فرص عمل جديدة وسد الفروقات الطبقية التي تزيد من التوترات في البلد. فمن أجل النهوض بأميركا والاعتماد على اقتصاد أخضر، وتحقيق أهداف مكافحة التغير المناخي، يحتاج الأمر كذلك إلى تحولات إضافية، وجهود جدية لخفض الانبعاثات، وتغيير سلوك الشركات الأميركية، كما سلوك المستهلكين.

الحدث

صلاحيات مطلقة لنجل ديبي

المتمردون يهددون نجامينا

أصبح نجل الرئيس التشادي الراحل محمد إدريس ديبي، حسب ميثاق انتقالي، الحاكم المطلق، فيما هدد المتمردون باقتحام العاصمة

دشن رحيل الرئيس إدريس ديبي، الذي حكم تشاد لأكثر من 30 سنة وكان شريكاً رئيسياً للغرب ضد الجهاديين في منطقة الساحل، فترة من عدم اليقين في هذا البلد، الذي وعد المتمردون فيه بالزحف إلى العاصمة نجامينا، للإطاحة بنجل الراحل محمد، بعد أن تم اختياره زعيماً مؤقتاً للدولة، فيما دعت أحزاب معارضة الشعب إلى عدم الانصياع لقرارات المجلس العسكري الانتقالي. وستنظم الجنازة الوطنية لإدريس ديبي، غداً الجمعة، في نجامينا. وأعلن المتحدث باسم الحكومة الفرنسية، غابريل آتال، أن الرئيس إيمانويل ماكرون سيشارك في جنازة ديبي. وأعلن الجنرال محمد إدريس ديبي (37 سنة) نجل الرئيس الراحل، أنه «يتولى مهام رئيس جمهورية» تشاد، حسب ميثاق انتقالي نُشر أمس الأربعاء على الموقع الإلكتروني للرئاسة. ويلغي الميثاق العمل بالدستور السابق، ويُنفذ «كقانون أساسي للجمهورية». وبموجبه، سيكون محمد أيضاً «القائد الأعلى للقوات المسلحة». وكان قد عيّن، الثلاثاء الماضي، بموجب مرسوم، 14 جنرالاً قريبين جداً من والده الراحل في المجلس الانتقالي، الهيئة المسؤولة عن تنظيم الانتقال لمدة 18 شهراً حتى إجراء «انتخابات حرة وديمقراطية». كما يرأس محمد ديبي «المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء ولجان الدفاع الوطني العليا»، بحسب نص الميثاق. ويقوم رئيس الدولة الجديد بإقرار القوانين التي يعتمدها أعضاء المجلس الوطني الانتقالي الـ69، والمعينون مباشرة من قبل محمد.

ويضمن الميثاق، المكون من 95 مادة، «حرية الرأي والضمير والمعتقد»، وينص على «إعفاء أفراد الجيش المكلفين في الحكومة الانتقالية من أي وظيفة عسكرية».

ووعد المتمردون، الذين يشنون هجوماً ضد النظام منذ نحو تسعة أيام، بالتقدم إلى نجامينا. ورفضوا «بشكل قاطع» هذا المجلس العسكري. وقال المتحدث باسم «جبهة التناوب والوفاق في تشاد» (فاكت) كينجابي أوغوزيمي دي تابول، في اتصال هاتفي مع وكالة «أسوشييتد برس»، «نرفض رفضاً قاطعاً المرحلة الانتقالية. ننوي مواصلة الهجوم». وأعلنت الجماعة المتمردة، في بيان، أن قواتها «تتجه نحو نجامينا». وأضافت أن «تشاد ليست مملكة. لا يمكن أن يكون هناك انتقال للسلطة بين الأسر الحاكمة في بلادنا». وأعلن مسؤولون في المجلس العسكري الانتقالي أن القتال لم ينته بعد للسيطرة على البلاد. وقال نائب رئيس المجلس جمادوم تيراينا «لا يزال الوضع الأمني خطيراً للغاية، بالنظر إلى استمرار وحجم التهديد الإرهابي»، مضيفاً أنه يجب على الجيش الآن «منع البلاد من الغرق في الفوضى والغوغائية».

ونددت أحزاب المعارضة الرئيسية في تشاد، أمس الأربعاء، بـ«انقلاب مؤسساتي» في البلد. ودعا 30 «حزباً سياسياً في المعارضة الديمقراطية»، في بيان، إلى «مرحلة انتقالية يقودها مدنيون عبر حوار شامل»، بعدما تولى محمد ديبي «مهام رئيس الجمهورية». وطالبوا «سكان تشاد بعدم الانصياع للقرارات غير القانونية وغير الشرعية والمخالفة للتنظيمات التي اتخذها المجلس العسكري الانتقالي، ولا سيما ميثاق الانتقال، وحظر التجول وإغلاق الحدود». وبين الموقعين حزب صالح كبزابو خصم إدريس ديبي التاريخي، وحزب سوكسيه ماسرا أحد أشد معارضي نظام الرئيس السابق. كما وجهت هذه الأحزاب «تحذيراً» إلى فرنسا، القوة المستعمرة السابقة والتي دعمت ديبي منذ وصوله إلى السلطة في عام 1990 على رأس حركة تمرد، طالبة منها «عدم التدخل في شؤون تشاد الداخلية». كما دعت الأسرة الدولية إلى «مؤازرة الشعب التشادي لإعادة دولة القانون والديمقراطية».

> سيشارك ماكرون في جنازة إدريس ديبي في نجامينا غداً

> طالبت أحزاب معارضة فرنسا بعدم التدخل في شؤون تشاد

وأشادت دول الساحل، التي انخرطت مع تشاد في محاربة الجماعات الجهادية بمآثر ديبي. وقال رئيس النيجر محمد بازوم وحكومته، في بيان، إن «شعب النيجر يشارك الشعب التشادي الشقيق ألمه، ويود أن يعرب عن تضامنه وطمأنته (لهم) على التزامهم بالعمل معهم من أجل إحلال السلام والاستقرار في دول الساحل الخمس والدول المشاطئة لبحيرة تشاد». واعتبر الرئيس الانتقالي لمالي باه نداو، في بيان، أن «رحيل ديبي يمثل خسارة فادحة ليس فقط لبلاده ولكن أيضاً لمنطقة الساحل وأفريقيا». وأشاد الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني، في بيان، بديبي الذي «ساهم بشكل فعال في جهود ترسيخ الاستقرار والأمن في منطقة الساحل، وكذلك على نطاق قارتنا الأفريقية». كما أشاد رئيس بوركينا فاسو روش مارك كريستيان كابوري بـ«ذكرى مؤيد كبير لفكرة عموم أفريقيا، وأخ ملتزم بقناعة وتصميم مكافحة الإرهاب في حوض بحيرة تشاد و(منطقة) الساحل».

وقال متحدث باسم البيت الأبيض، في بيان، «ندين أعمال العنف الأخيرة والخسائر في الأرواح في تشاد. نؤيد الانتقال السلمي للسلطة وفقاً للدستور التشادي». وأعربت وزارة الخارجية القطرية، في بيان، عن قلقها البالغ إزاء التطورات الأخيرة في تشاد. وجددت «موقف دولة قطر الثابت من رفض العنف مهما كانت الدوافع والأسباب».

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس، قنا)

تولى محمد ديبي (وسط) مهام رئيس جمهورية تشاد (Getty)

متابعة

بوتين يواصل القمع في الداخل... ويحذر الغرب

حذر الرئيس فلاديمير بوتين الغرب، أمس الأربعاء، بشدة من التطاول على مصالح بلاده، قائلاً إن رد موسكو سيكون «سريعاً وقاسياً»

يتزايد الضغط على السلطات الروسية، داخلياً وخارجياً، بشأن ملفات عدة، بينما حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الأربعاء، خصوم بلاده من «تجاوز خط أحمر» مع روسيا. يأتي ذلك بينما استأنف أنصار المعارض الروسي المسجون أليكسي نافالني تحركاتهم في الشارع، في حين عمدت السلطات إلى اعتقال مقربين منه.

وقال بوتين في خطابه السنوي عن حالة الأمة، أمس: «إننا نتصرف عموماً بضبط النفس وعلى نحو متواضع، وغالباً لا نردّ حتى على أعمال غير ودية أو حتى على ألفاظ نابية بشكل صارخ». وتوجّه إلى من قال إنّهم ينظرون إلى «نوايانا الطيبة على أنها ضعف»، متمنياً «ألا يخطر لأحد أن يتخطى خطاً أحمر مع روسيا»، مضيفاً «سنقرر بأنفسنا ترسيم هذا الخط». قال بوتين «في الواقع، نحن لا نريد حرق الجسور. ولكن إذا ظن البعض أن نوايانا الطيبة لامبالاة أو ضعف ويعتزم حرق أو حتى تفجير تلك الجسور نفسها، فإن رد روسيا سيكون غير متكافئ وسريعاً وقاسياً»، في إشارة إلى المنازعات المتكررة مع الغرب. ورأى بوتين أنّ «لوم روسيا على أي شيء وكل شيء أصبح نوعاً من الرياضة» لبعض الدول. رغم ذلك، فإنّه لم يشر في الخطاب بشكل محدد إلى المسائل الكبرى الحساسة مع واشنطن والاتحاد الأوروبي. كما أنّه لم يتناول البتة مسألة المعارض أليكسي نافالني المسجون، والذي يحذر المقربون منه من أنه قد يصاب بـ«سكتة قلبية»، أو مسألة نشر عشرات الآلاف من القوات الروسية قرب الحدود مع أوكرانيا، وكذلك الأمر حول الاتهامات بالتجسس والتدخل الانتخابي في الولايات المتحدة، أو اتهامات براغ الأخيرة حول عملاء عسكريين روس في تشيكيا.

وأشار بوتين إلى تحرك روسيا نحو تحديث ترساناتها النووية، وقال إن الجيش سيواصل شراء عدد متزايد من أحدث الصواريخ تفوق سرعتها سرعة الصوت وأسلحة جديدة أخرى. ولفت إلى أن تطوير غواصات نووية مسيرة من طراز «بوسيدون» وصاروخ موجه من طراز «بوريفيستنيك»، الذي يعمل بالطاقة النووية، مستمر بنجاح.

وجاءت تحذيرات بوتين وسط حشد عسكري روسي ضخم بالقرب من أوكرانيا، التي تصاعد التوتر بشأنها بين موسكو والغرب أخيراً. وقال وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا، في مؤتمر صحافي عبر الإنترنت، مساء أول من أمس الثلاثاء، إنّ «روسيا سيكون لها قريباً ما يزيد على 120 ألفاً من القوات على حدود أوكرانيا»، ودعا إلى عقوبات اقتصادية غربية جديدة لردع موسكو عن «المزيد من التصعيد». في المقابل، قالت وزارة الخارجية الروسية، أمس الأربعاء، وفق ما ذكرت وكالة الإعلام الروسية، إن أوكرانيا وحلف شمال الأطلسي يواصلان الاستعدادات العسكرية، وطالبتهما بالإحجام عن الأفعال التي قد تقود إلى تصعيد. وكان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي قد دعا، أول من أمس الثلاثاء، بوتين إلى لقاء في منطقة دونباس لإجراء محادثات بهدف إنهاء الصراع هناك وتهدئة التوتر بين الجارتين.

في غضون ذلك، وقبل ساعات من خروج أنصار المعارض أليكسي نافالني إلى الشارع دعماً له، أمس، داهمت الشرطة الروسية مقار مرتبطة بالمعارض المسجون، واعتقلت العديد من حلفائه، حسبما أعلن معاونوه. وتدهورت حالة نافالني الصحية بعد ثلاثة أسابيع من إضرابه عن الطعام. وذكرت جماعة المراقبة «أو في دي-إنفو» غير الحكومية، أن عمليات دهم جرت في 20 مدينة روسية على الأقل، الثلاثاء والأربعاء. وذكر محامون أن الشرطة الروسية ألقت القبض على اثنين من أوثق حلفاء نافالني، وهما لوبوف سوبول، محامية صندوق محاربة الفساد الذي يقوده نافالني، وكيرا ياريش، المتحدثة الصحافية باسم المعارض الروسي. وقال المحامي فلاديمير فارونين، الذي يتولى الدفاع عن سوبول، إن الشرطة نفذت خطة «الاختطاف» واعتقلت سوبول بعد إيقاف سيارة أجرة كانت تقلها قرب محطة «افتوزافودسكايا»، جنوب موسكو. ونقل فارونين عن سوبول قولها إن عدداً كبيراً من عناصر الشرطة شاركوا في عملية اعتقالها. وذكر فارونين، في تغريدة على «تويتر»، أن ياريش اعتقلت بعد خروجها من محل تجاري. وقالت جماعة «روسيا المفتوحة» المعارضة، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إن الشرطة ألقت القبض كذلك على ثمانية أفراد في مدينة ماجادان بشرق روسيا، أمس الأربعاء. بينما قالت «أو-في-دي-إنفو» إن الشرطة ألقت القبض على ما لا يقل عن عشرة من نشطاء المعارضة في عدة مناطق روسية قبل الاحتجاجات. وداهمت الشرطة شقق لمؤيدي نافالني في سان بطرسبرغ وكراسنويارسك ويكاترينبرغ، وداهمت شقة صحافي في سان بطرسبرغ أيضاً. وخرجت أمس تظاهرات في موسكو وسانت بطرسبورغ ومدن أخرى، تحت شعار «الحرية لنافالني».

> القبض على اثنين من أوثق حلفاء أليكسي نافالني

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

شرق غرب

روسيا: أوكرانيا والأطلسي يواصلان الاستعدادات العسكرية

طالبت روسيا، أمس الأربعاء، حلف شمال الأطلسي وأوكرانيا، بوقف ما ترى فيه استفزازات من قبل الطرفين قد تقود إلى تصعيد في شرق أوكرانيا. وقالت وزارة الخارجية الروسية، أمس الأربعاء، إنّ أوكرانيا وحلف الأطلسي يواصلان الاستعدادات العسكرية، بحسب ما نقلت عنها وكالة الإعلام الروسية، مطالبة إياهما بـ«الإحجام عن الأفعال التي قد تقود إلى تصعيد».

(رويترز)

ميانمار: احتجاجات جديدة للإفراج عن السجناء

نظّم نشطاء مناهضون للانقلاب العسكري في ميانمار، أمس الأربعاء، احتجاجات جديدة للمطالبة بإطلاق سراح سجناء المعارضة المعتقلين من قبل المجلس العسكري الحاكم. وخرج النشطاء أمس، مرتدين قمصاناً

زرقاء، ورافعين أسماء السجناء، بحسب صور تم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك تزامناً مع إعلان المجلس العسكري عدم شرعية حكومة الوحدة الوطنية التي شكلتها المعارضة.

(رويترز)

ألمانيا: انسحاب من أفغانستان في يوليو

أعلنت وزارة الدفاع الألمانية، أمس الأربعاء، عزمها على سحب قوات بلادها من أفغانستان بحلول الرابع من يوليو/ تموز المقبل. وقال متحدث باسم الوزارة إنّ «المداولات الجارية في الوقت الحاضر تسير في اتجاه تقصير فترة الانسحاب، ويتم طرح تاريخ للانسحاب في 4 يوليو» مشيراً إلى أنّ القرار الأخير يعود لحلف شمال الأطلسي.

(فرانس برس)

الهند أكثر ميلاً لاستخدام العنف ضد باكستان

خلص تقرير استخباري أميركي جديد، إلى أنّ الهند أصبحت أكثر ميلاً من الماضي لاستخدام القوة العسكرية ضد باكستان. وأشار التقرير الذي صدر الأسبوع الماضي، عن الاستخبارات الوطنية، إلى أنّ «التوتر المتصاعد بين الهند وباكستان زاد من خطر نشوب صراع بين الدولتين المسلحتين نووياً» معتبراً أنّ «الاضطرابات في إقليم كشمير، ووقوع هجوم عسكري في الهند، يمكن أن يكونا بؤرتي توتر محتملة». ورجّح أن «تردّ الهند عسكرياً على الاستفزازات المتصورة أو الحقيقية من جانب باكستان».

(الأناضول)

أستراليا تلغي اتفاقيتين مع الصين

أعلنت الحكومة الأسترالية، أمس الأربعاء، إلغاء اتفاقيتين بشأن مبادرة «الحزام والطريق» بين ولاية فيكتوريا والصين، لعدم اتساقهما مع السياسات الخارجية للبلاد. وقالت وزارة الخارجية الأسترالية في بيان، إنّ وزيرة خارجيتها ماريز باين (الصورة)، حصلت على صلاحيات تمنحها حقّ مراجعة الاتفاقيات التي تبرمها الولايات مع الخارج، والحق في إلغائها، لافتة إلى أنّ الأخيرة استخدمت حقّ النقض في إلغاء الاتفاقيتين الموقعتين في 2018 و2019، من دون تقديم مزيد من التوضيحات حول الأسباب.

(الأناضول)

أزمة سد النهضة الإثيوبي

مصر تلوّح بملفات تؤرق أوروبا

لوّحت القاهرة بوجه أوروبا بملفات تؤرقها، بينها حدوث حالة فوضى في المنطقة، إذا لم يجرِ التوصل إلى حل ينهيَ أزمة ملف سد النهضة الإثيوبي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في وقت تتسارع فيه وتيرة التحركات والمواقف الدولية الخاصة بأزمة سد النهضة، باتت كافة الخيارات مطروحة على الساحة بقوة، بحسب مصادر متعددة مطلعة على مسار الأزمة، بعدما كان التلويح بالحل العسكري قد أخذ في التراجع نوعاً ما. وفي هذا الإطار، قال مصدر دبلوماسي مصري مسؤول، لـ«العربي الجديد»، إن «الرسالة الإثيوبية إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن، والتي تتهم فيها كلاً من مصر والسودان بإفشال المفاوضات الخاصة بسد النهضة، وعدم تقديمهما تنازلات تساعد على الوصول لحل للأزمة، ما هي إلا محاولة جديدة من جانب أديس أبابا لإضاعة مزيد من الوقت، بشكل يساعدها على إتمام الملء الثاني للسد، ومن ثم فرض الأمر الواقع بعد ذلك».

وفسر الدبلوماسي المصري، الذي تحدث لـ«العربي الجديد»، الخطوة التي قامت بها أديس أبابا، قائلاً إن «إثيوبيا سعت لاستباق التحرك المصري السوداني نحو مجلس الأمن، لتبدو كأنها الطرف الأضعف أمام تحالف القاهرة والخرطوم، رغبة منها بأن ينتهي موقف مجلس الأمن، حال لجوء الدولتين له خلال الأيام المقبلة، بتوصيات فقط كما حدث في المرة الأولى، ومن ثم كسب وقت إضافي عبر عملية تفاوضية جديدة على أسس غير سليمة، من دون شرط مُلزم بوقف أعمال البناء لحين إتمام المفاوضات، أو التوصل لاتفاق ملزم قبل عملية الملء الثاني».

وكشف الدبلوماسي المصري أن «الجولة الأفريقية، التي بدأها وزير الخارجية المصري سامح شكري، الإثنين الماضي، وتتضمن دول حوض النيل وجنوب أفريقيا، تهدف إلى تحييد الموقف الأفريقي الذي تراهن إثيوبيا دائماً على استخدامه كذريعة لعدم تدويل القضية، وحصرها في الآلية الأفريقية فقط، رغم التداعيات العالمية للأزمة في إحدى المناطق الأكثر تأثيراً في السياسة الدولية».

على الصعيد ذاته، قال مصدر مصري خاص إنه «على الرغم من تراجع الخطاب الإعلامي المصري بشأن الخيار العسكري كحل للأزمة، إلا أن المناقشات حوله لا تزال حاضرة في اجتماعات الدائرة المصرية المعنية بالملف»، مضيفاً أن «خطة الحل العسكري جاهزة في حال أصدرت القيادة السياسية أوامرها للقوات المسلحة». وأوضح أن «الخطة بأدق تفاصيلها تمت مراجعتها مع الجانب السوداني خلال الأيام الماضية»، لافتاً إلى أنها «تتضمن عدة سيناريوهات عسكرية، أقلها ترجيحاً خيار توجيه ضربة جوية مباغتة».

وكشف المصدر أن «خيار توجيه ضربة جوية لنقاط محددة في جسم السد لم يحظ بدعم القادة العسكريين، في ضوء المعلومات الدقيقة التي تملكها مصر والسودان بشأن موقع السد». وقال المصدر إنه، خلال الأيام القليلة المقبلة، ستبدأ مصر حملة عبر مجموعات ضغط ومكاتب علاقات عامة دولية لنقل رسالة إلى مؤسسات صناعة القرار، سواء في أميركا، أو أوروبا، مفادها أن القاهرة لم تعد في جعبتها تسهيلات إضافية للتوصل لحل سلمي للأزمة، يجنب المنطقة بالكامل تبعات النهج الإثيوبي. وكشفت مصادر دبلوماسية غربية في القاهرة أن مصر أعادت إبلاغ قوى إقليمية بخيار لجوئها إلى الحل العسكري في حال استمر النهج الإثيوبي، محملة تلك القوى مسؤوليتها. وقالت المصادر إنه «على الرغم من تحذيرات سابقة من القوى الدولية الكبرى، بتوقيع عقوبات قاسية على مصر والسودان في حال إقدامهما على عمل عسكري ضد السد، إلا أن موقف مصر الذي يعد الأحدث هو استعدادها لتحمل تبعات تلك الخطوة، طالما أنها كانت الخيار الأخير الذي لا حلول بعده». وكشفت المصادر أن هناك تقارير غربية تتكهن بأن تكثيف التحركات المصرية السودانية على الصعيد الدبلوماسي والدولي خلال النصف الأول من إبريل/ نيسان الحالي، يعد استباقاً للعمل العسكري واستطلاعاً للنوايا الحقيقية للدول الكبرى بشأن التوصل لحل سلمي للأزمة.

كما كشفت المصادر عن تلويح مصر، في اتصالات جرت أخيراً مع قوى أوروبية مؤثرة، بعدم قدرة القاهرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه بعض القضايا والأزمات التي تؤرق الاتحاد الأوروبي بحال عدم التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة. وقالت إن «القيادة المصرية أخبرت مسؤولين أوروبيين بارزين بأنه لن يكون بمقدورها السيطرة على التأثيرات الداخلية لأزمة نقص المياه، وما سيرتبه ذلك من أزمات أعمق ستطاول أوروبا حتماً»، ربما في إشارة إلى ملفات اللجوء، وحدوث حالة فوضى بالمنطقة. وبحسب المصادر، فإن المحادثات والاتصالات الدولية خلال الأسبوع المقبل هي التي ستحدد شكل الحل الخاص بالأزمة.

دعت إثيوبيا لعقد اجتماع لإنهاء الجمود بشأن محادثات سد النهضة (ادواردو سو تيراس/فرانس برس)

من جانبه، علق عباس شراقي، أستاذ الجيولوجيا والموارد المائية الخبير بملف أزمة السد، على الرسالة الإثيوبية لمجلس الأمن التي تتهم مصر بعدم تقديم تنازلات، قائلاً «وكأننا نحن، (في إشارة للقاهرة)، الذين هربنا وانسحبنا في اليوم الأخير من مفاوضات واشنطن، وكأننا الذين أفشلنا المفاوضات بإقحام مواضيع جديدة، مثل حصة مائية، وإلغاء اتفاقية 1951، وكأننا أيضاً الذين رفضنا الوساطة الدولية الرباعية، وكأننا الذين رفضنا دعوة السودان الأخيرة لعقد قمة لرؤساء الوزراء، وكأننا الذين نقضنا الاتفاقيات السابقة، وإعلان مبادئ سد النهضة 2015». كما عدد شراقي، في منشور على حسابه الشخصي بموقع «فيسبوك»، حجم التنازلات المصرية منذ بدء عملية التفاوض على مدار السنوات الماضية، رداً على اتهام إثيوبيا لمصر والسودان بعدم حسن النية. وكانت إثيوبيا قد دعت في رسالة رسمية الدول الأعضاء بمجلس الأمن الدولي إلى حث مصر والسودان على العودة إلى المفاوضات الثلاثية بشأن الملء الأول، والتشغيل السنوي لسد النهضة، واحترام العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي. واتهمت الخارجية الإثيوبية، في بيان نشرته على حسابها باللغة العربية على «فيسبوك»، القاهرة والخرطوم بعدم تقديم تنازلات، قائلة «لا تتفاوض مصر والسودان بحسن نية، وليستا مستعدتين لتقديم التنازلات اللازمة للوصول إلى نتيجة مربحة للجميع».

> مصدر مصري: خطة الحل العسكري جاهزة إذا صدرت الأوامر

وتضمنت الرسالة كذلك أن البلدين اختارا «إفشال» المفاوضات و«تدويل» القضية لممارسة ضغط لا داعي له على إثيوبيا.

يأتي هذا فيما دعت إثيوبيا لعقد اجتماع للاتحاد الأفريقي لإنهاء الجمود بشأن محادثات سد النهضة بين الأطراف الثلاثة. وقالت وزارة الخارجية الإثيوبية، في بيان، أمس الأربعاء، إن «إثيوبيا ترى أن الطريق إلى الأمام في مفاوضات سد النهضة هو أن تطلب من رئيس الاتحاد الأفريقي رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسكيدي الدعوة إلى اجتماع لإنهاء الجمود بشأن مفاوضات سد النهضة». وأضاف البيان أن رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، في رده على رسالة نظيره السوداني عبد الله حمدوك في 13 إبريل الحالي، «قال إن افتراض فشل عملية التفاوض ليس صحيحاً، لأننا رأينا بعض النتائج الملموسة، بما في ذلك التوقيع على إعلان المبادئ، وإنشاء المجموعة الوطنية المستقلة للبحوث العلمية، وعملها في ما يتعلق بجدول الملء على أساس مرحلي». وأوضح البيان أن «الرسالة التي بعث بها رئيس الوزراء الإثيوبي استشهدت أيضاً باجتماع كينشاسا، والتفاهم الذي تم التوصل إليه بشأن استئناف المفاوضات الثلاثية المتوقفة التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن استمرار وتعزيز دور المراقبين (الاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة)، والحاجة إلى رئيس الاتحاد الأفريقي الحالي لاستخدام الموارد الموجودة تحت تصرفه لأداء دوره التيسيري بشكل فعال».

كما تضمنت الرسالة، بحسب البيان، اعترافاً بالمسائل القانونية والتقنية التي يجب معالجتها لتحقيق نتيجة مربحة للجانبين، مطالبة بإتاحة الفرصة للعملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي للتعامل مع القضايا الأكثر إلحاحاً، على الرغم من الانقطاع تسع مرات. وأشارت إلى أنه «إذا تفاوضت الأطراف بحسن نية فإن النتائج في متناول أيدينا. وما زالت إثيوبيا تعتقد أن أفضل طريقة للمضي قدماً هي مواصلة المفاوضات الثلاثية في إطار العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي للوصول إلى نتيجة مربحة للجانبين». يذكر أن حمدوك دعا، منتصف إبريل الحالي، نظيريه المصري والإثيوبي إلى عقد قمة خلال 10 أيام، لتقييم المفاوضات حول سدّ النهضة بعد الوصول إلى طريق مسدود.